المصرية للاتصالات®

الرقم : (٣٩ / أ.م.ج)
التاريخ : ٢٠٢٦ / ٣ / ٢٩
الموضوع : تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات .

السيدة المحاسبة / الوكيل الأول – مديرة الإدارة
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات – بالجهاز المركزى للمحاسبات

تحية طيبة وبعد ،،،

بالإحالة إلى الموضوع عالية نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طي هذا رد الشركة المصرية للاتصالات على ما جاء بالتقارير الآتية من ملاحظات:

- تقرير مراجعة القوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. كتاب جهاز رقم ١٩٤ بتاريخ ٢٠٢٦/٢/٢٥
- تقرير مراجعة القوائم المالية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ . كتاب جهاز رقم ١٩٥ بتاريخ ٢٠٢٦/٢/٢٥

فبرجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باللازم ،،،

ونحن إذ نشكر لسيادتكم تعاونكم الدائم المستمر معنا ،،،

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الإحترام والتقدير ،،،

نائب الرئيس التنفيذى
للشئون المالية

وائل حنفى

BV القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

الرد النهائى على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن مراجعة القوائم المالية المستقلة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

المصرية للاتصالات®

تقريـر مراقب الحسابات
عن القوائم المـــالية المستقلة
للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠٢٥/١٢/٣١

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١)

عدم موافاتنا بالشهادات السلبية للأراضي والمباني المملوكة للشركة للتحقق من عدم وجود أي قيود قانونية على تلك الأراضي والمباني لما لذلك من أهمية للحفاظ على ممتلكات الشركة نتيجةعدم قيام الشركة حتي تاريخه بتسجيل كامل الأراضي المملوكة لها والمشتراه بعد تاريخ تحويلها لشركة مساهمة منذ عام ١٩٩٨.

وأوصينا سرعة نهو إجراءات التسجيل، وموافاتنا بالشهادات السلبية لأراضي ومباني الشركة للتحقق من عدم وجود اي قيود قانونية أو رهونات عليها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

تم التنبيه باستخراج الشهادات السلبية وفور استخراجها سيتم موافاة سيادتكم بها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢)

عدم قيام الشركة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بإعادة تقييم بعض التزاماتها التعاقدية بالعملات الأجنبية بحسابى دائنو شراء أصول ثابتة والموردين والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٦,٩ مليون دولار،١,٧ مليون يورو لتبلغ فروق العملة المستحقة نحو١١٥,٧ مليون جنيه وذلك بالمخالفة لما يقضي به معيار المحاسبة المصرية رقم ١٣ اثار التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية.

وأوصينا بحصر كافة الحالات المماثلة والإلتزام بما تقضي به معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن لإظهار الحسابات على حقيقتها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإن بعض العقود لم يتم تحديد تاريخ بداية الدعم الفني الخاص بها وبالتالي لن يتم تحديد الإلتزام الخاص بها بدقة لكي يتم تقييمه، كما أنه قد تم عمل تقييم لبعض العقود خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٥ وسوف يتم فحص وتقييم باقى العقود خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣)

تضمين حسابات الأصول الثابتة نحو ٢,٢٦٨ مليار جنيه قيمة ما أمكن حصره من أراضى تبين بشأنها ما يلي:

- نحو ١,٣ مليارجنيه قيمة بعض أراضي تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ـ صدر بشأنها العديد من الفتاوى من مجلس الدولة ومفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وأنها ستظل مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الشركة ولا يجوز لها التصرف فيها.

وقد أفادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة بأنها بدأت في إتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها إلا أنه وحتى تاريخه لم نقف على ما أنتهت اليه هذه الإجراءات ونتائجها، هذا ولم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن وجود أية قيود على ملكية الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ ـ أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

- نحو ٩٢٦ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من المطالبات الواردة من الجهات الحكومية بقيمة الأراضي وحق الإنتفاع والمقام عليها بعض سنترالات الشركة والمدرجة ضمن أصول الشركة ببعض القطاعات (إسكندرية ووجه بحري – أسيوط– قطاعى وسط وشرق الدلتا)، ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن سداد العديد من تلك المطالبات، وكذا عدم تجديد بعض عقود حق الإنتفاع بمناطق الصعيد، مما حدا ببعض الجهات إلى رفع دعاوي ضد الشركة ومازالت متداولة بالقضاء ، فضلا عن قيام الشركة بسداد بعض المبالغ كريع على بعض الاراضى بإحدى المحافظات بناء على الأحكام الصادرة فى هذا الشأن.
- وجود العديد من التعديات علي بعض أملاك الشركة بمناطق الشركة المختلفة (أراضي– مباني – سنترالات) مرفوع بشأن بعضها دعاوى قضائية ما زالت متداولة بالقضاء حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ ومن أمثلة ذلك:–

أ– نحو ٥,٨مليون جنيه القيمة المقدرة من عام ١٩٩٨ لارض حي شرق مدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية.

ب–نحو ٢,٠٥ مليون جنيه قيمة التعديات على بعض سنترالات بقطاع الاسكندرية ومطروح .

ج – نحو ٥,٢ مليون جنيه تكلفة شراء أرض الطوابق المشتراه منذ عام ٢٠٠٧ والتى صدر بشأنها حكم المحكمة الصادر فى الاستئناف رقم ٦١٩٢ لسنة ١٣٣ق بجلسة ٢٠١٨/٦/٢٧ " بمحو وشطب العقد المشهر لأرض الطوابق وتسليم الأرض وما عليها من مبان للمدعين "مما ترتب عليه خسارة الشركة للأرض وماعليها من مباني وتسليمها فعلياً للمدعين وخرجت من حيازة وملكية الشركة وقامت الشركة بنقض الحكم بالدعوى رقم ٦٤٣٤السنة ٨٨ ق بشقيه المستعجل والموضوعي إلا أن

محكمة النقض رفضت الشق المستعجل بوقف تنفيذ الحكم، وتم النظر في الشق الموضوعي وقررت محكمة النقض بجلستها في ٢٠٢٤/٣/٦ بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضي من تأييد حكم أول درجة برفض التدخل الهجومي للشركة موضوعاً وإحالة القضية مجدداً الي محكمة استئناف القاهرة وتم تأجيلها لإعادة الإعلان .

ويتصل بما سبق أنه قبل صدور حكم محكمة النقض سالف الذكر قامت الشركة برفع دعوى قضائية ضد بائعي الأرض (مطالبة بنحو٣٠ مليون جنيه من قيمة الأرض وما زاد من قيمتها حتى وقت إستحقاقها والتعويض المناسب)، وقد صدر حكم لصالح الشركة بالزام المدعي عليهم – بائعى الأرض – بأن يؤدوا مبلغ نحو ١٨ مليون جنيه مضافاً اليها الفوائد القانونية وتعويض بنحو ١٠٠ألف جنيه، وقد تم الطعن علي الحكم المذكور بطريق الاستئنافين رقمي (٨٩٩٤، ٩١٤٣) لسنة ١٣٩ ق أمام محكمة استئناف القاهرة وتم تأجيل النظر فيهما للحكم وحتى تاريخه لم يتم إصدار أية أحكام وما زالت متداولة.

وأوصينا بالالتزام بالفتاوى المشار إليها مع إعداد دراسات الجدوى اللازمة لتقنين وضع تلك الأراضي في ضوء احتياجات الشركة لها، وموافاتنا بما انتهت إليه الدعاوى القضائية والطعون المرفوعة بشأن بعضها واتخاذ اللازم لتجديد عقود حق الانتفاع قبل انتهائها وسداد المستحق عليها، مع العمل على إزالة التعديات على الأراضي المملوكة للشركة، والالتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها بشأن الإفصاح المشار إليه عاليه.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

– بالنسبة للأراضي بقيمة ١,٣ مليار جنيه فإنه تجدر الإشارة بأن الشركة بدأت في اتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها بالملاحظة ويتم إطلاع سيادتكم على آخر مستجدات تلك الإجراءات في الاجتماعات الدورية التي يتم انعقادها بين السادة أعضاء الجهاز والسادة المسؤولين بالشركة.

– بالنسبة لمبلغ ٩٢٦ مليون جنيه الخاص بمطالبات مقابل حق الانتفاع فإنه يتم دراسة كل حالة على حده حيث يتم ورود العديد من المطالبات المبنية على أرقام جُزافية مُبالغ فيها ومن ثم فإنه يتم عرض الأمر على كافة الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات المناسبة وفقا لدراسة ظروف واحتياجات كل قطعة أرض ، كما أنه يتم متابعة كافة القضايا المرفوعة من تلك الجهات وموافاة سيادتكم بموقف كل قضية بالتقارير التفصيلية.

– بالنسبة للتعديات على الاراضى فيرجى العلم بانه يتم دراسة موقف كافة الأراضي والمباني من جانب الجهات الفنية والقانونية والتجارية والعمل على الاستغلال الأمثل لها بما يُحقق اقصى استفادة للشركة وسوف يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة وفقا لنتائج دراسة كل قطعة أرض ، كما يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأن تلك التعديات.

– بالنسبة لاستيلاء حى شرق مدينة شبين الكوم على الارض وأقامه مباني ورش وجراج للسيارات فيرجى التفضل بالإحاطة بأنه قد تم ذلك بعد صدور قرار السيد اللواء/ محافظ المنوفية بتمكين حى شرق شبين الكوم من استرداد ارض البر الشرقى مع العلم بأن الشركة قد قامت بالطعن على قرار الإخلاء وقيد برقم ٩٩٣٧ لسنة ٢٠ ق قضاء إدارى بالمنوفية وبجلسة ٢٠١٩/١٠/٢٦ تم القضاء فى الشق المستعجل برفضه وإحالة الدعوى إلى هيئة مفوضى الدولة لإعداد تقرير بالرأي القانونى فى موضوعها وانتهى التقرير ضد الشركة برفض الدعوى وإلزام المدعى بصفته المصروفات وتداولت الدعوى بالجلسات وتم حجز الدعوى للحكم لجلسة ٢٠٢١/١٢/١٨ وصدر الحكم برفض الدعوى وتم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقيد برقم ٢٥٦٧٥ لسنة ٦٨ ق فى ٢٠٢٢/٤/٩ ولم يحدد له جلسه حتى تاريخه.

– بالنسبة للتعديات الخاصة بسنترالات الإسكندرية ومطروح فإنه مرفوع بشأنها قضايا ومازالت متداولة.

– بالنسبة لأرض الطوابق فيرجى العلم أن الشركة المصرية للاتصالات قد حصلت على حكم قضائي في دعوى الاستحقاق من محكمة جنوب الجيزة الابتدائية بإلزام البائعين بسداد مبلغ نحو ١٨ مليون جنيه والفوائد القانونية بواقع ٤% سنويا من تاريخ المطالبة القضائية بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٥ وحتى تمام السداد ومبلغ ١٠٠الف جنيه تعويضا عن الأضرار المادية والحكم مطعون بطريق الاستئنافين رقمي ٨٩٩٤ ، ٩١٤٣ لسنة ١٣٩ ق أمام محكمة استئناف القاهرة والقضية مؤجلة لجلسة ٤/ ٤/ ٢٠٢٦.

أما بالنسبة لموقف القضية بمحكمة النقض فإنه بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٦ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه فيما قضى به من تأييد حكم أول درجة برفض التدخل الهجومي موضوعا وإحالة القضية إلى محكمة استئناف القاهرة ومؤجلة لجلسة ٢٠٢٦/٤/٢٣.

– بالنسبة للإفصاحات فإن إدارة الشركة تلتزم بشكل كامل بالإفصاح في ضوء الأهمية النسبية عن المعلومات الهامة والمؤكدة تطبيقا لمعايير المحاسبة المصرية.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤)

تضمن حساب الأصول الثابتة تكلفة نادي الشركة بالمعادي البالغة نحو ٢,٨مليار جنيه وتحملت عنه مصروف إهلاك بنحو ١٦١ مليون جنيه، وقد تبين بشأن ذلك ما يلي:

- عدم تقنين وضع أرض النادي والمخصصة للشركة من مصلحة الأملاك الأميرية لإقامة محطة لاسلكية عليها منذ عام ١٩٥٥والذى تم الاشارة فى التخصيص المشار اليه انه فى حالة إستخدامها لغير الغرض المخصصة لاجله ترد إلى مصلحة الاملاك الاميرية .
- تضمنت أصول النادى نحو ١٠٢ مليون جنيه القيمة الحالية لحق الإنتفاع للأرض التى تم استئجارها لمدة ٢٠ عام من وزارة الإتصالات لإنشاء وإدارة وتشغيل مراكز تدريب مفتوحة فى مجال الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات ،وقد تبين قيام الشركة باستخدام الأرض فى غير الغرض المخصصة من اجله بالمخالفة للبند رقم (٤) من التعاقد المبرم بين الشركة ووزارة الإتصالات ،وكذا الموافقة الصادرة من الهيئة العامة للإستثمار بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٢٥ مما قد يعرض الشركة لسحب الارض وما عليها من إنشاءات طبقا لما يقضى به البند رقم ١٥ من التعاقد المشار إليه .
- عدم فصل قيمة الاجهزة والالات مثل (اجهزة التكييف والانذار واجهزة المراقبة والمصاعد) عن مكونات كل مبنى حيث تم اهلاكها ضمن المبانى على ٥٠عام ، فضلا عن تسجيل قيمة الملاعب والبالغة نحو٦٥,٤مليون جنيه بصورة إجمالية فى سجل الأصول دون فصل مكوناته وعلى الاخص تكلفة النجيلة الطبيعية او الصناعية وباقى المكونات المرتبطة بالملاعب .
- قيام الشركة المصرية للإتصالات بالتعاقد مع شركة تى إى للإستثمار الرياضى (المملوكة للشركة بنسبة ٩٩,٩٩%) يحق بموجبه للأخيرة استغلال النادى فى الغرض المخصص من أجله ، ولم نتحقق من مدى تناسب العائد السنوى المستحق مقابل التكاليف التي تتكبدها الشركة ولم تقم الشركة المذكورة بسداد حق الانتفاع المستحق عليها من ٢٠٢٤/٤/١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ والبالغ نحو ١٥١,٤ مليون جنيه وذلك بالمخالفة للبند ٣/٧ من عقد حق الانتفاع والذى يقضى بتحصيل مقابل حق الانتفاع مقدما ودون تاخير، ونشير فى هذا الشان الى خلو العقد من فرض غرامة تاخير على الشركة المذكورة حال عدم التزامها بالسداد .
- قيام الشركة المصرية بتمويل الشركة المذكورة بنحو ١٩٩ مليون جنيه خلال العام والاعوام السابقة ولم نقف على طبيعة تلك التمويل فضلا عن عدم ابرام تعاقد بين الشركتين بشان سداد تلك المبالغ .
- لم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن التعاقد مع الشركة التابعة المذكورة كعقد إيجار تشغيلى بالمخالفة لما تقضي به الفقرتين رقمى ٩٥، ٩٦من معيار المحاسبة المصرى – عقود التأجير– وقد أفادت الشركة بردها على تقر ير فحص القوائم المستقلة فى ٢٠٢٥/٩/٣٠ أنها تقوم بالافصاح طبقا للمعايير المحاسبية وذلك ضمن ايضاح المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة الا انها لم تقم بالافصاح عن طبيعة المعاملة مع الشركة التابعة .

وأوصينا بإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن،وفصل مكونات سجل الاصول الثابتة فيما يخص الملاعب والاجهزة وسرعة إنهاء كافة الإجراءات الخاصة بتقنين وضع أرض النادي،مع موافاتنا بدراسة الجدوي الاقتصادية للتحقق من عائد الشركة، وضرورة الإفصاح عما تم الاشارة اليه ضمن الإيضاحات المتممة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:-

– تقوم الشركة حاليا باتخاذ كافة الإجراءات الإدارية والقانونية بشأن تقنين أوضاع ملكية جميع اراضى الشركة ومن ضمنها ارض النادى ويتم إطلاع سيادتكم على آخر مستجدات تلك الإجراءات في الاجتماعات الدورية التي يتم انعقادها بين السادة أعضاء الجهاز والسادة المسؤولين بالشركة.

– بالنسبة لمعدلات الإهلاك فقد تم التنسيق مع الجهات الفنية وتعديل بعض الأعمار الإنتاجية لبعض الأصول مثل حمام السباحة والملاعب وبعض الأجهزة الكهربائية وغيرها، أما بخصوص ما ورد بملاحظة سيادتكم فإنه جاري الفحص مع الجهات الفنية المختصة وسوف يتم عمل اللازم في ضوء ذلك.

– بالنسبة لمبالغ حق الإنتفاع المستحقة على شركة TE Sport والمبالغ المدفوعة لها من تحت الحساب فإنه سيتم تسويتها وتحصيلها في ضوء المستجدات حيث أن الشركة المذكورة مازالت في مرحلة البداية كشركة مُنشأة حديثاً وتقوم بكافة ما يمكن القيام به من إجراءات وإنشاءات وغيرها لزيادة الإيرادات وسداد الإلتزامات.

– بالنسبة للإفصاح بالإيضاحات المُتممة فإن الشركة تقوم بالإفصاح اللازم طبقا لمعايير المحاسبة وذلك ضمن ايضاح المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (ايضاح رقم ١/٣٧). من ايضاحات القوائم المالية للشركة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٥)

ما زالت الأصول الثابتة تتضمن قيمة المسارات والكوابل النحاسية الغير صالحة للإستخدام خلال عام ٢٠٢٥بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٥٨ مساربطول ١١,٨ ألف متر طولى على الترتيب حيث أفادت لجان السحب أن تلك المسارات غير صالحة للإستخدام لتعذر سحب الكوابل منها فضلا عن نحو ٧٢ الف متر طولى من الكوابل النحاسية تم فصل الخدمة عنها حتي ٢٠٢٥/١٢/٣١ ، وكذا عدم استبعاد قيمة البطاريات التي تم سرقتها من بعض وحدات MSAN والتى بلغ ما أمكن حصره منها عدد ٦٣٢٦ بطارية من حسابات الأصول الثابتة ، ولم تتخذ الشركة أية إجراءات بشأن الكوابل التى تم فصل الخدمة عنها الامر الذى سهل سرقة العديد من هذه الكوابل بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٣٣٥٥ متر طولى بتكلفة قدرها نحو ٤,٣ مليون جنيه بوسط الدلتا ، ونشير في هذا الصدد ضرورة دراسة جدوي التأمين علي الكوابل النحاسية التي لم يتم إحلالها حفاظاً علي ممتلكات الشركة.

وأوصينا ببحث ودراسة ما سبق الإشارة إليه وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن لما له من أثر علي أصول وممتلكات الشركة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالعلم بالاتي ::

– بالنسبة للمسارات غير الصالحة للاستخدام فإنه جاري حصر تلك المسارات واستبعادها خلال الربع الأول عام ٢٠٢٦.

– اما بالنسبة للبطاريات فإنه يتم استبعاد كافة البطاريات التي تم سرقتها من سجلات الأصول بشكل دوري بعد استيفاء كافة المستندات والإجراءات اللازمة لذلك من الجهات المختصة.

– أما بالنسبة للتأمين على الكوابل النحاسية فإن الإجراءات التي تتخذها الشركة تأخذ في الاعتبار كافة العوامل الممكنة في ضوء التكلفة والعائد ، حيث أنه نظراً للتكلفة الباهظة التي تتطلب ذلك ولخطة الشركة المستمرة منذ سنوات باستبدال الكوابل النحاسية بكوابل ألياف ضوئية وبالتالي فإنه من الصعب التأمين على كافة الكوابل النحاسية، ولكن في كل الأحوال تتخذ الشركة كافة الإجراءات المُمكنة للحفاظ على أصولها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٦)

عدم إستغلال الشركة لبعض الأراضي، والمباني في الأغراض المخصصة لها من أجله لإقامة سنترالات يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٩ ولم يتم إبرام عقود بشأنها مما قد يعرض الشركة لسحب تلك الأراضي لمخالفتها لشروط التخصيص ، فضلا عن وجود العديد من النزاعات القضائية مع بعض الجهات الادارية بالدولة بشأن تلك الاراضى ، وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو٧٦,٧ مليون جنيه بحساب المشروعات تحت التنفيذ ، ونحو١٤ مليون جنيه بحساب الأصول الثابتة مما قد يترتب عليه ضياع عوائد استثمار المبالغ المشار اليها وقد أفادت الشركة بردها المتكرر بأنه جارى إتخاذ اللازم في هذا الشأن.

وأوصينا بالالتزام بشروط التخصيص وتقنين وضع تلك الاراضى للاستفادة منها فى الاغراض المخصصة لها تفاديا لتوقيع الجزاءات أو الغاء التخصيص ومراعاة المدة المحددة لتنفيذ المشروعات تفاديا لسحب تلك الاراضى .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

جاري دراسة موقف كافة الأراضي والمباني من جانب الجهات الفنية والقانونية والتجارية والعمل على الاستغلال الأمثل لها بما يحقق اقصى استفادة للشركة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٧)

ضعف الترابط والتنسيق بين قطاعات الشركة المختلفة أدي إلى التأخر في إضافة بعض الأصول والتي بلغت نحو ٩٠٥مليون جنيه والتي يرجع تاريخ دخول بعضها للخدمة لعام ٢٠٢٠ مما أدي الي تحميل الفترة باهلاك بنحو ٦٧٢مليون جنيه، فضلا عن عدم تضمين حسابات الأصول الثابتة والأصول الأخرى في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٥٦٢,٢ مليون جنيه بالمخالفة لما يقضى به معيار المحاسبة المصرية رقم (١٠) وما لذلك من أثر علي حساب الإهلاك تتمثل في :

- نحو ٥٤٤,٢ مليون جنيه قيمة المشروعات التي تم تنفيذها ودخولها الخدمة وتشغيلها ويرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٤ وقيمة حاسبات شخصية وطابعات .
- نحو١٨مليون جنيه قيمة ما تم تنفيذه من أعمال توريد وتركيب وتشغيل لأنظمة كاميرات المراقبة بمخازن الشركة والتى تم إستلامها نهائيا بتاريخ ٢٠٢٥/٩/١٨ ومنهم نحو ٢,٢ مليون جنيه قيمة الاعمال المنفذة لرفع كفاءة بعض المباني والسنترالات والتي تم استلامها ابتدائياً خلال الفترة من مايو ٢٠٢٤ حتى يناير ٢٠٢٥.

وأوصينا بإجراء التسويات اللازمة لإظهار حسابات الأصول وكذا مصروف الإهلاك علي حقيقتهم إلتزاماً بأحكام الفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

– بالنسبة لحساب مشروعات تحت التنفيذ فإنه يتم رسملة الأصول بعد استيفاء المستندات اللازمة من الجهات الفنية بالشركة ، ونظرا لتعدد وتنوع وانتشار مشروعات ومهمات الشركة فإنه يتم التنسيق بين كافة الجهات المختصة كل ربع مالي لتجميع بعض الأصول التي دخلت الخدمة واستيفاء كافة البيانات اللازمة من جانب الجهات الفنية لرسملة تلك المشروعات ، ومن ثم فإنه سوف يتم رسملة ما تم دخوله الخدمة خلال الربع الاول عام ٢٠٢٦ وعمل التسويات اللازمة بعد استيفاء الإجراءات والمستندات اللازمة ومن ثم مراعاة احتساب الأهلاك للأصل من تاريخ بدء التشغيل.

– بالنسبة لمبلغ الـ ١٨ مليون جنيه الخاص بأعمال توريد وتركيب وتشغيل أنظمة كاميرات المراقبة بمخازن الشركة فإنه سيتم إضافته للأصول فور الإنتهاء من الإجراءات وتوفير المستندات اللازمة لذلك.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٨)

تضمنت الأصول نحو ٩٨مليون جنيه قيمة شراء شبكة إتصالات مقامة من طرف العميل منذ سنوات خاصة بأحد المجتمعات المغلقة وإهلاكها على ٥٠عام دون فصل ما يخص المساحات المؤجرة لمدة ٧ سنوات لاقامة أبراج عليها وفقا للعقد المبرم ، وكذا دون فصل البنية الأساسية عن تكلفة الكابل لإختلاف معدل الإهلاك لها عن معدل إهلاك الشبكة، فضلا عن عدم وجود لجنة فنية لدراسة تحديد معدل إهلاك الشبكة المستخدمة المشار إليها وكذا عدم موافاتنا بدراسات الجدوى المعدة لشراء الشبكة ، فضلا عن ذلك لم تتضمن الاصول وإلتزامات الشركة قيمة شراء شبكة إتصالات باحد المجتمعات المغلقة شاملة تاجير ٦ مساحات لتركيب ابراج محمول ، ٢ مركز بيع والبالغ قيمتها نحو ٥٥ مليون جنيه .

وأوصينا باجراء التسويات اللازمة بفصل ما يخص المساحات ومراكز البيع المؤجرة عن تكلفة الشبكة وكذا البنية الأساسية عن تكلفة الكوابل لإظهار الحسابات علي حقيقتها إلتزاماً بأحكام الفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية وتشكيل لجنة فنية للوقوف على صحة معدلات إهلاك الشبكة وموافاتنا بدراسات الجدوى المشار إليها والايرادات المحققة من تلك الشبكات والموقف الحالى الخاص بمساحات ابراج المحمول ومراكز البيع التى لم يتبين لنا استلامها واستغلالها .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه جارى فحص العقود والتنسيق مع الجهات الفنية لتحديد مدى أمكانية إجراء الفصل بين مكونات الشبكة ومن ثم عمل اللازم، كما يرجى العلم بأنه قد تم موافاة سيادتكم ببعض البيانات الخاصة بتلك المشروعات وجاري موافاة سيادتكم بباقى البيانات المطلوبة وفحص ما ورد بالملاحظة وعمل اللازم في ضوء نتائج الفحص.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٩)

عدم قيام الشركة بحساب القيمة الحالية لبعض عقود الدعم الفنى والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٣٦٣ مليون جنيه المعادل لنحو ٦,٩ مليون دولار ، نحو٦,٠٦ الف يورو والتى سيتم سداد بعضها على مدار ٥ سنوات وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٢٣) من معيار المحاسبة المصرية رقم (١٠) – الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

وأوصينا بإجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك على حساب الإهلاك، والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية بشأن القيمة الحالية.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإن بعض عقود الدعم الفني تكون بدايتها بعد انتهاء فترة الضمان والتي تحدد بناء على تواريخ الإستلام النهائي للعقد الأصلى والتي في بعض الأحيان يتم تأخير تحديدها مع الجهات الفنية نظراً لطول مدة إستيفاء المستندات ومن ثم يتم عمل التسويات اللازمة لها في الفترة المالية اللاحقة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٠)

مخالفة الشركة للفقرة ٧٠ من معيار المحاسبة المصرى رقم ١٠ – الاصول الثابتة واهلاكاتها حيث لم تقم الشركة باستبعاد قيمة الاصول التى تم احلالها من بعض مشروعات الكوابل البحرية والمتمثلة فى الاجهزة والراكات .

وأوصينا بالالتزام بتطبيق معيار المحاسبة المشار إليه وإجراء ما يلزم من تسويات .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالعلم بأن التحديثات المذكورة هي عبارة عن تحديثات تمت بدون إحلال اى مهمات او أجهزة بدلا منها مع العلم بأنه في حالة الإحلال لا يتم الإستبعاد مباشرة نظرا لأنه يتم استخدام ما يتم احلاله كقطع غيار في حالة إمكانية الاستفادة منها بمشاريع أخرى او تخريدها في حالة عدم الجدوى منها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١١)

لم تقم الشركة بإستبعاد تكلفة بعض السعات الدولية المباعة بنظام IRU خلال العام من حساب أصول حق الانتفاع والبالغ قيمتها البيعية نحو ١٩٨ مليون جنيه المعادل لنحو ٤ مليون دولار على بعض الكوابل، ونشير في هذا الصدد الي قيام الشركة باستبدال بعض السعات بينها وبين أحد الكوابل (بدون مقابل) دون اجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن لما لذلك من أثر علي حساب الاصول واهلاكاتها.

وأوصينا بإجراء التسوية اللازمة لإظهار حسابات الأصول والإستهلاك على حقيقتهما.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه سيتم عمل الاستبعادات اللازمة فور الانتهاء من تحديد التكلفة، أما بالنسبة للسعات المستبدلة فقد تم التوضيح لسيادتكم من خلال الاجتماعات مع الجهات الفنية المختصة داخل الشركة بكافة التفاصيل اللازمة والردود على استفسارات سيادتكم .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٢)

إستمرار ضعف نظام الضبط الداخلي والترابط والتنسيق بين إدارات الشركة المختلفة المعنية بالمخزون، مما ترتب عليه تأخر تسجيل بعض حركات الإضافة والصرف لفترات طويلة ترجع إلى عام ٢٠٢١، الأمر الذي أدي الي إظهار أرصدة المخزون والحسابات المرتبطة على غير حقيقتها ومن مظاهر ذلك ما يلي .

- تضمن المخزون بالخطأ نحو ٤٥٧ مليون جنيه وصحتها حساب الارصدة المدينة تتمثل فى :-
  - نحو ٣١٠ مليون جنيه قيمة ما تم سداده على ذمة إعتمادات مستندية لتوريد بعض قطع غيار ومهمات لبعض العقود و أوامر التوريد الصادرة لبعض الموردين لم يتم ورود مشمولها وإضافتها لمخازن الشركة.
  - نحو ١٥٠ مليون جنيه قيمة المهمات المرفوضة لعدم مطابقتها للمواصفات الفنية والغير صالحة للاستخدام بعضها مرفوع بشأنه قضايا متداولة حتى ٣١ /١٢/ ٢٠٢٥ ولم يتم استبدالها بمهمات اخرى صالحة للاستخدام وكذا لم يتم تعويض الشركة عن قيمتها بالمخالفة لاحكام المادة ٢٢ من لائحة التخزين والقواعد التفصيلية الخاصة بها.
- تم تخفيض المخزون لمقابلة المخزون الراكد والتالف بالمخازن الرئيسية بنحو١٥٣ مليون جنيه وتبين إستمرار الشركة بتقييم المخزون الراكد طبقا لأسس زمنية ونسب مئوية وردت بلائحة التخزين وبالقواعد التفصيلية لها بالمخالفة لما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون، ونشير في هذا الصدد إلى عدم نهو اعمال اللجنة الفنية المشكلة منذ عدة سنوات لدراسة المخزون.
- عدم تاثر المخزون بنحو ٧٠,١ مليون جنيه قيمة ماتم توريده للمخازن من المهمات الخاصة بتوسعات اجهزة OSS وكذا قيمة العجز والبارز لبعض الاصناف يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٣ .
- تكدس بعض مخازن الشركة ببعض الأصناف والمهمات الواردة للمشروعات القومية حيث تبين أن معدل الصرف منها بطئ وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٩٩١ مليون جنيه ونشير في هذا الصدد إلى قيام الشركة بتشكيل لجنة في ٢٠٢٤/٩/٨ لمطابقة أرصدة المخازن الرئيسية مع ما تم صرفه لمخازن مقاولي التنفيذ مع ما تم تنفيذه علي الطبيعة للتحقق منها وهو الأمر الذى لم يتم الإنتهاء منه حتى تاريخ اعداد القوائم المالية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وقد افادت الشركة بردها على تقرير الفحص المحدودفي ٢٠٢٥/٩/٣٠ بانه جاري الفحص.
- تحمل الشركة ١,٥ مليار جنيه منذ سنوات وحتي ديسمبر٢٠٢٥ كفروق عملة للتأخر في السداد، وللتغيير في شروط الدفع ، وفروق لزيادة أسعار بعض المواد الخام والمهمات، وكذا علاوات أسعار لبعض التعاقدات وأوامر التوريد وذلك نتيجة التأخر في اجراءات البت والإسناد، وعدم جاهزية بعض المخازن لاستيعاب الكميات المتعاقد عليها مما ترتب عليه ايقاف التوريد اكثر من مرة من قبل الشركة، وكذا رد غرامات تاخير ومصاريف اخرى لبعض الموردين .
- عدم الإنتهاء من إنشاء منظومة حسابات لجميع المخازن الفرعية أدى إلى عدم تضمين المخازن الفرعية بقيمة الأصناف المنصرفة من المخزن الرئيسي واعتادت الشركة على تحميل قيمتها على حساب المصروفات بالرغم من عدم صرفها للتشغيل ، وقد جاء رد الشركة على تقريرنا على فحص القوائم المالية في ٢٠٢٥/٩/٣٠ مؤيداً لما ورد بالملاحظة.

ونشير فى هذا الشان إلى ضعف بعض أنظمة إنذار الحريق والاطفاء الألى ببعض مخازن ومباني ومحطات إنزال الكوابل البحرية بالشركة .

وأوصينا ببحث ودراسة ما سبق الإشارة اليه واجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه الدراسة، مع الالتزام بما يقضي به معيار المحاسبة المصري المشار إليه لما له من أثر علي قيمة المخزون والحسابات المختصة، والعمل على تلافي أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية لمنظومة المخازن مع الإلتزام بأحكام مواد لائحة التخزين والقواعد التفصيلية المنظمة لها وما يرتبط بها من انظمة الاطفاء والحريق .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

قامت الشركة باتخاذ إجراءات جادة نحو ميكنة بعض العمليات بمنظومة المخازن يتم من خلالها زيادة الترابط والتنسيق بين إدارات الشركة المختلفة وقد تم دراسة أسباب ذلك ووضع الحلول المُمكنة لها والتي كان من ضمنها تحديث أو تغيير نظم تخطيط الموارد بالشركة ERP الخاصة بالمخزون والمشتريات والمالية. ولكن نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة على مستوى العالم وانعكاسها على الاقتصاد المصري فجارى ايجاد حلول تقنية بديلة لتطوير منظومة المخازن .

ونتيجة الجهود التي تبذلها الشركة في تطوير منظومة العمل فقد تم إنشاء منظومة مخزنية يتم من خلالها عمل حصر لكافة الأصناف المخزنية المتواجدة بالمخازن الرئيسية التي تم ربطها على تلك المنظومة وكذلك يتم اعداد طلبات الصرف وتسجيل حركات الإضافات والصرف وتسعير الكميات واتمام كافة العمليات المخزنية فى تلك المخازن إلكترونيا ، وقد تم العمل بهذا النظام منذ بداية عام ٢٠٢٤ ، كما انه قد تم اعداد خطة سيتم من خلالها ربط كافة المخازن الفرعية على منظومة المخازن الالكترونية بداية من ١ ابريل عام ٢٠٢٦ ومتوقع الانتهاء منها في نهاية عام ٢٠٢٦ وسيتم دراسة تطوير إجراءات العمل بما هو مُتاح من إمكانيات وفي ضوء الموارد المتاحة والتكلفة والعائد.

– بالنسبة لأرصدة الاعتمادات المُستندية فهي عبارة عن مبالغ تم سدادها لشراء مهمات مخزنية ستصل للمخازن ويتم تحميل ما تم صرفه بشكل مؤقت على حساب الاعتمادات (حيث أنه من المُؤكد طبقا للعقود أن ما تم سداده هو مقابل مهمات مخزنية سيتم إستلامها أو تم إستلامها) لحين استيفاء بعض الإجراءات مثل مستندات الفحص والإضافة والقيم الفعلية للجمارك وغيرها ، وفور استيفاء تلك الإجراءات يتم نقل تلك القيم من حساب الاعتمادات إلى حسابات المخزون المختصة وبالتالي فإنها جزء أصيل من المخزون وبالتالي يتم إضافة قيمة ما يتم سداده من اعتمادات مستندية لشراء مهمات مخزنية إلى قيم حسابات المخزون الأخري.

بالنسبة لموقف المهمات المرفوضة بالفحص تبين الآتي :

• بالنسبة للعقد رقم ٢١١ / ٢٠٢١ / ٣٧ / ٢ فقد تم سحب المهمات المرفوضة عن طريق الشركة الموردة بعد التوصل لاتفاق بتخفيض أمر الشراء الأول.

• بالنسبة للمهمات الخاصة بالعقد رقم ٤٥١ / ٢٠٢٤ / ٨ / ١ بنحو ٢٤٤ الف جنيه توريد الشركة المصرية للمقاولات فإنه تم توريد بديل للمهمات المرفوضة وجاري الفحص من قبل لجان الشركة المصرية للاتصالات.

• بالنسبة للمهمات الخاصة بالعقد رقم ٤٥١ / ٢٠٢٣ / ٣٤ توريد شركة تلي سبورت فإن العينات المقدمة لم تورد من قبل ويتم إجراء بعض التعديلات عليها وجاري التوريد بعد التعديل طبقاً لمواصفة الشركة المصرية للاتصالات .

• بالنسبة للمهمات الخاصة بالعقد رقم ٤٥١ / ٢٠٢٣ / ٣ / ١ توريد شركة نيوتك لصنف الكونكتور فقد تم توريد كمية مبدئية لتجربتها بمناطق الشركة المصرية للاتصالات وفي حالة نجاح التجربة سيتم قبول العينات وتوريد باقي الكميات طبقاً لأمر التوريد .

• بالنسبة للعقد رقم ٢١٢ / ٢٠١٩ / ٤ فإن هذه المهمات بدون مقابل وتم التواصل مع الشركة لتوريد البديل والتنسيق مع القطاع الفني لتشكيل لجنة مختصة للفحص والاستلام.

• بالنسبة لباقي المهمات فإنه يتم متابعة الإجراءات المُتخذة بشأنها وسوف يتم موافاة سيادتكم بها فور حدوثها.

– بالنسبة لاستخدام العامل الزمني في تقييم المخزون عن طريق حساب قيمة المهمات الراكدة فإن التعامل مع المهمات الراكدة تتم وفقا لمعايير محددة لكيفية الاستفادة منها بعد العرض على لجان متخصصة في فحص الأصناف الراكدة بحيث يمكن الاستفادة منها أو التخلص منها بالبيع وذلك دون إحداث أضرار مادية للشركة قدر الإمكان

– أما بالنسبة لسياسة الشركة الخاصة بالانخفاض في قيمة المخزون فيرجع ذلك لان المخزون الذى يتم دراسته وتخفيضه أو زيادته هو بغرض الاستخدام في انشطة الشركة بالإضافة لتعدد أماكنه وكثرة أصنافه واختلاف تباعد توقيتات شراءه مما يجعل تحديد صافي القيمة البيعية لكافة الأصناف عملية يصعُب تطبيقها بشكل عملي طبقا لبنود المعيار في مثل هذه الحالة ، وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فإن الشركة تطبق أفضل الممارسات المتاحة وهي تطبيق العامل الزمني

للأصناف لقياس تكلفة المخزون ، أما بالنسبة للجنة المذكورة في هذا الإطار فهي لجنة الراكد والتي بدورها تنعقد بشكل دوري لدراسة المهمات وإتخاذ اللازم بشأنها وليست لجنة مُحددة بوقت زمني معين ثم يتم إعادة تشكيلها مرة أخرى.

– بالنسبة لمبلغ ٧٠,١ مليون جنيه فإنه سيتم إضافته للمخزون فور توافر المستندات الدالة لذلك ، أما بالنسبة لقيمة العجز والبارز في بعض المهمات فإنه سيتم إجراء التسويات اللازمة فور صدور نتائج التحقيقات والتوصيات من الجهات المعنية بالتحقيقات الجارية.

– بالنسبة لبطء صرف بعض المهمات الخاصة بالمشروعات القومية فإنه في بعض الأحيان يحدث تأخير لظروف خارجة عن إرادة الشركة وترجع إلى خطط وظروف وإجراءات بعض الجهات بالدولة حيث أن التنفيذ يكون مرتبط بالإنتهاء من تنفيذ المرافق الأخرى مع توفير مهمات المشروع بالكامل وهو ما أدى إلى وجود تكدس مؤقت للمهمات بالمخازن في الفترات السابقة ، أما في الوقت الحالي فلا يوجد تكدس للمهمات نتيجة لتقدم سير العمل بالمشروع ، كما أنه جاري الإنتهاء من تنفيذ كامل المشروع ، وسيتم موافاة سيادتكم بنتائج أعمال اللجنة فور الإنتهاء منها.

– بالنسبة لتأخر الشركة في البت في إجراءات التعاقد وإصدار أوامر التوريد للموردين وعدم الدقة في تحديد احتياجات الشركة فقد سبق وأن تم التوضيح بأن الشركة قامت باتخاذ كافة الإجراءات الطبيعية طبقا للوائح والتعليمات وبذلت العناية المهنية اللازمة في أداء عملها في كافة مراحل التعاقدات سواء في التخطيط أو التعاقد أو الموافقة على علاوات الأسعار ولكن نظرا للظروف الاقتصادية العالمية والمحلية الصعبة وما ترتب عليها من قرارات وإجراءات صعبة والتي انعكست اثارها على كافة الجهات بالدولة والتي تعتبر من الاثار الخارجة عن إرادة الشركة كما ان اى علاوات او فروق في الأسعار تتم طبقاً للوائح والقواعد المنظمة بالشركة

– بالنسبة لعدم إنشاء منظومة حسابات للمخازن الفرعية فإنه بالفعل يوجد منظومة لحسابات المخزون للمخازن الفرعية التي تم استيفاء الشروط الخاصة بها وفقاً للائحة التخزين والقواعد التفصيلية الخاصة بها. كما انه جارى تعميم تلك المنظومة تباعاً على كل المخازن الفرعية والمحلية التي تستوفي الشروط.

أما بالنسبة لتحميل قيمة بعض منصرفات المخازن على المصروف مباشرة فإن ذلك يتم فقط لبعض المخازن المحلية القليلة نظرا لعدم وجود مخازن فرعية بالقطاع التابعة له تكون وسيط أولا قبل تحميلها على المصروف ويتم الرقابة على تلك الاصناف من واقع العهد الشخصية المسلمة لأمناء العهد بالمخازن بالإضافة الى تضمينها بمحاضر الجرد السنوية كل عام.

فيما يتعلق بعدم توافر أنظمة انذار الحريق والاطفاء الآلى ببعض المخازن فقد تم اعداد خطه طويله الأجل سيتم من خلالها تنفيذ كافة اجراءات الحماية المدنية والتي تتمثل فى البدء بالمواقع والسنترالات الهامة والمؤثرة على ان يتم استكمال التنفيذ لكافة مواقع الشركة فى ضوء التكلفة خلال الفترات القادمة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٣)

لم نواف بما يفيد قيام الشركة بإعداد وإرسال المصادقات لبعض أرصدة العملاء والأرصدة المدينة والدفع المقدم والأرصدة الدائنة فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ للتحقق من صحة تلك الأرصدة في ذات التاريخ.

وأوصينا بإتخاذ اللازم فى هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

تم إرسال مصادقات للعملاء الذين يمكن التصادق معهم وكذلك بعض الأرصدة المدينة والدائنة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وقد تم إرسال بعضها لسيادتكم.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٤)

بلغ رصيد حساب العملاء نحو١٤,٥ مليار جنيه – بعد خصم مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة – بنحو ٣,١ مليار جنيه في٢٠٢٥/١٢/٣١ ، وتضمن الرصيد بعض المبالغ بلغ ما أمكن حصره منها نحو١,٨٥٦ مليار جنيه تتمثل في (نحو٥١٤,٣ مليون جنيه مديونية متوقفة علي بعض العملاء خارج مصروعملاء دوائر مؤجرة يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٠، نحو ١,٣٢مليار جنيه مديونية متوقفة علي بعض عملاء الحكومي، ومنزلي، وتجاري ، وبيع خدمة يرجع تاريخ بعضها ما قبل عام ٢٠٠٠، ونحو ١٩,٣ مليون جنيه قيمة المتبقى من مديونية الهيئة العامة للطرق والكبارى عن الاعمال التى قامت بها الشركة منذ عام ٢٠١٧) ونشير الي عدم قيام الشركة بتقييم الرصيد المستحق علي بعض العملاء بالخارج المتوقفين عن السداد منذ عدة سنوات حيث لم تقم الشركة بإعادة تقييمها على سعر الإقفال في ٢٠٢٥/١٢/٣١ مما يعد مخالفاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ١٣ الخاص بأثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

فضلاً عن وجود مبالغ معلاه بالأرصدة الدائنة متحصلات من العملاء بنحو٥٩٦مليون جنيه منها تحويلات جهات حكومية بلغت نحو٣٦٩مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٧ دون تسوية.

وأوصينا بإتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحصيل المديونيات المستحقة للشركة حفاظاً على حقوقها، وبحث ودراسة الأرصدة المحصلة من بعض العملاء واجراء التسويات اللازمة ومراعاة أثر ذلك على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة التزاماً بمعايير المحاسبة المصرية فى هذا الشان .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

– بالنسبة للمديونيات المتوقفة الخاصة بعملاء خارج مصر والدوائر المؤجرة فإنه يتم بذل كافة الجهود الممكنة لتحصيلها وكما هو معلوم لسيادتكم أن بعض تلك المديونيات لدى جهات دولية لها ظروف سياسية يصعب معها التحصيل بالطرق العادية ويتم تضمين تلك المديونيات بدراسة مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للعملاء بنسبة ١٠٠ % من قيمة المديونية .

– بالنسبة لمبلغ ١,٣٢٠ مليار جنيه الخاص بمديونية الجهات الحكومية وعملاء المنزلي والتجاري وبيع الخدمة فإنه يتم بذل كافة الجهود المُمكنة لتحصيلها ، بالإضافة إلى ذلك قامت الشركة بتغيير نظام المحاسبة مع هؤلاء العملاء ليكون مُقدما للحصول على مستحقاتها أولا بأول وعدم تزايد المديونيات ، كما يتم عمل دراسة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للعملاء كل ربع مالي.

– بالنسبة لمبلغ ١٩,٣ مليون جنيه الخاص بهيئة الطرق والكباري فإنه جارى العمل على تسوية الأعمال المنفذة لخدمة الطرق الاستراتيجية من خلال اتفاقيات مع هيئة الطرق والكبارى بعد خصم قيمة الجعل السنوى المستحق على الشركة كما انه سيتم تسوية ذلك المبلغ بعد التوصل لاتفاق مع الهيئة.

– أما بالنسبة لتقييم أرصدة العملاء فإن الشركة تقوم بتقييم كافة أرصدة العملاء بالعملات الأجنبية ولكن نظراً لوجود بعض الأرصدة المتوقفة منذ سنوات ومن المتوقع عدم تحصيلها وبالتالي ترى الشركة أن إعادة تقييم أرصدة العملاء المتوقفين منذ سنوات سيؤدي إلى تضخيم الحسابات وتكوين أو رد مخصصات لمقابلة الزيادة أو النقص في أرصدة العملاء ، وفى ضوء الظروف الاقتصادية الحالية ترى الشركة عدم تضخيم أرصدتها وتقييمها بمعدلات الزيادة المستمرة فى أسعار الصرف ومن ثم قررت الشركة تثبيت سعر التقييم لتلك الأرصدة المتوقفة على أساس سعر صرف (٢٤,٦٨٥) جنيه في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٢.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٥)

وجود بعض أوجه القصور في نظم الضبط الداخلي بشأن منظومة العملاء والإيرادات نتيجة ضعف الترابط بين القطاع المالي وباقى قطاعات الشركة الأمر الذي ترتب عليه وقائع ذات مخاطر عالية ومن مظاهر ذلك ما يلي:-

أ- لم نواف بنتائج أعمال اللجنة المشكلة منذ عام ٢٠٢١ لفحص ومراجعة أعمال قطاع دعم مبيعات عملاء الشركات والمؤسسات للتحقق من صحة أرصدة العملاء الدفترية وبين أرصدتها المسجلة على منظومة الحاسب الآلي، وقد تم إعادة تشكيل اللجنة في عام ٢٠٢٣وحتي تاريخه (فبراير ٢٠٢٦) لم يتم الإنتهاء من عمل اللجنة وتوصياتها.

ب- عدم إدراج حسابات عملاء خارج مصر، الكوابل البحرية ،المقاصة ، مؤسسات وشركات على نظام الاوراكل الخاص بالشركة حيث تم ادراجها على نظام اكسيل القابل للحذف والاضافة مما يضعف الرقابة على تلك الحسابات فضلا عن عدم وجود سجلات تحليلية مرتبطة بمنظومة الحسابات المالية لأرصدة العملاء الدولى (داخل مصر– عملاء تشغيل محلي VSAT، وعملاء المقاصة ، عملاء خارج مصر) والجدير بالذكر افادت الشركة بردها على فحص القوائم المالية الدورية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ بأنه يتم تقديم بعض الخدمات بطرق يدوية وجاري العمل على ميكنة باقي الخدمات.

ونشير إلى أن رد الشركة على تقاريرنا السابقة وأخرها تقريرنا على تقرير فحص القوائم المالية في ٢٠٢٥/٩/٣٠بأنه "تم تشكيل لجنة لفحص أرصدة العملاء .

وأوصينا بضرورة تلافي أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية لمنظومة العملاء.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

– بالنسبة للجنة فحص ومراجعة أعمال قطاع دعم مبيعات عملاء الشركات والمؤسسات فإنه قد تم الانتهاء من اعمال اللجنة وسيتم موافاة سيادتكم بنتائج أعمالها فور اعتماد توصياتها.

كما يرجى العلم بان كافة الخدمات المقدمة لعملاء التليفون الأرضي/ المحمول (وهي الخدمات التي تحتوي على العدد الأكبر من العملاء والتي تحتاج إلى منظومة إلكترونية قوية ودقيقة مثل نظام BSS الحالي) مميكنة من خلال الأنظمة الالكترونية المستخدمة بالشركة، أما فيما يخص عملاء المؤسسات والشركات فإن بعض من خدماتها يتم تقديمها بطرق يدوية وذلك لسرعة تقديمها لحين ميكنتها وهو ما سيتم العمل عليه خلال الفترات القادمة

وبالنسبة لعملاء المشغلين والدولى فإنه تم البدأ في تطبيق منظومة إلكترونية تباعاً على الخدمات المقدمة وسيتم عرض المخرجات على سيادتكم خلال الفترة القادمة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٦)

تضمنت الارصدة المدينة نحو ٧٨ مليون جنيه قيمة المتبقى من ملحق عقد الرعاية المبرم بين الشركة المصرية واحدى شركات الاستثمار الرياضى بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٢٦ والذى اقر فيه الطرفان باستبدال الحقوق الممنوحة بحقوق اخرى بديلة وفقا لشروط واحكام هذا الملحق .

ونشير فى هذا الشأن الى قيام الشركة بتخفيض المبالغ المدفوعة مقدما بنحو٩٧مليون جنيه وتعليتها لحساب الاصول الاخرى تحملت عنه الشركة قيمة استهلاك بنحو ١٢ مليون جنيه قيمة المساحات التى تم توفيرها من الشركة المذكورة لانشاء ابراج ومنافذ بيع اعتبارا من عام ٢٠٢٣ دون وجود محاضر تسليم لتلك المساحات ولم نقف على مدى استفادة الشركة من تلك الابراج .

كما لم تقم الشركة بحساب القيمة الحالية لقيمة إشتراكات العاملين بالنادى لمدة ١٠ سنوات البالغ قيمتها نحو٨٠مليون جنيه وفقاً لما تقضي به معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن.

فضلاعن ذلك فقد تضمنت الأرصدة المدينة نحو ١٢٨,٨ مليون جنيه تحت مسمى مطالبات تذكرتى تخص شركة WE DATA حتى ٢٠٢٣/٤ ولم نواف بموقف الفترة من ٢٠٢٣/٥ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ .

وأوصينا بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ كافة بنود ملحق العقد وموافاتنا بأسباب التأخر في التنفيذ مع الأخذ في الإعتبار المدد الزمنية للتنفيذ الفعلي للملحق، وحساب القيمة الحالية وفقاً لما تقضي به معايير المحاسبة المصرية،وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن مع موافاتنا بمحاضر التسليم وتحديد اسباب عدم الاستفادة من تلك الاصول مع تحديد الموقف بشأن شركة تذكرتى.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالعلم بالاتى :

– بالنسبة للتعاقد مع إحدى شركات الاستثمار الرياضي فإنه تم تسوية بعض المبالغ الخاصة بالاعوام السابقة وجارى تسوية باقى المبالغ تباعا.

– أما بالنسبة للمديونية الخاصة بتذكرتي فإنه تم التنسيق معها لتسوية تلك المبالغ من خلال خدمات متبادلة بين الشركتين وجارى صياغة العقود الخاصة بذلك.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٧)

ما زال حساب التأمينات لدى جهات أخرى يتضمن نحو ٣٤,٦ مليون جنيه تمثل قيمة مهمات مخزنية تم تسعيرها بالزيادة من قبل هيئة المجتمعات العمرانية عن الإتفاق المبرم بينهما وقيمة ما قامت الهيئة بخصمه من مستحقات الشركة تحت مسمى كل من غرامات تأخير وعوائد إستثمارية، وتأمين نهائي وضمان أعمال تم بشأنها صدور ختاميات يرجع تاريخ بعضها الى عام ٢٠١٣ وافادت الشركة بردها أنه تم تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة عليها دون إيضاح ما أتخذته الشركة من إجراءات لاستيداء حقوقها وكذا عدم إجراء المطابقة اللازمة مع هيئة المجتمعات العمرانية .

وأوصينا بموافاتنا بما إتخذته الشركة من إجراءات نحو استيداء حقوقها طرف الغير.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بإنه يتم التواصل بشكل دوري مع هيئة المجتمعات العمرانية لتحصيل تلك المستحقات وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فقد تم تضمين أرصدة التأمينات الخاصة بهيئة المجتمعات العمرانية ضمن دراسة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة تطبيقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٨)

مازال حساب مدينين الضريبة على القيمة المضافة والمسددة عن بعض العملاء والبالغ نحو ٨١,٣ مليون جنيه متوقف ومرحل منذ سنوات سابقة، وقد أفاد رد الشركة على تقاريرنا السابقة "بفحص ذلك ضمن اللجنة المشكلة لفحص أرصدة العملاء "، وهو الأمر الذي لم يتم الانتهاء منه حتى تاريخه.

واوصينا بسرعة إنهاء أعمال اللجنة وإجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بإن المبلغ المذكور سيتم فحصه وإجراء التسويات اللازمة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٩)

إستمرار الشركة في تسجيل بعض الأستثمارات المدرجة ضمن بند استثمارات في أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والبالغ قدرها في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٦٠ مليون جنيه (بعد خصم اضمحلال بنحو ٤٠ مليون جنيه) بالتكلفة بدلاً من القيمة العادلة بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية.

وأوصينا بالإلتزام بما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ في هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

تم عمل دراسة لتقييم الاستثمار في بعض الشركات وعمل التسويات اللازمة في ضوء نتائج الدراسة وجاري الدراسة لباقي الشركات.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٠)

لم يتم حتى تاريخه تسوية الخلاف بين الشركة المصرية للإتصالات وشركات الكهرباء بنحو ٣٠٦ مليون جنيه بخلاف فروق ضريبة الدمغه المستحقة للشركة المصرية والذي يمثل قيمة فروق التحاسب عن الفترة من عام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠، على الرغم من صدور كتاب جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك فى ٢٠١٩/٤/٩ بأحقية الشركة المصرية للإتصالات في إسترداد تلك الفروق وحقها في إقامة دعوى لإسترداد تلك الفروق خلال ثلاث سنوات وقد جاء رد الشركة على تقرير الفحص المحدود فى ٢٠٢٥/٩/٣٠بأنه تم إقامة دعاوي قضائية علي بعض شركات الكهرباء ومازالت متداولة والبعض الآخر مازالت إجراءات التفاوض مستمرة للحصول علي مستحقات الشركة ، فضلا عن ذلك لم يتم تسوية الفروق بين الشركة والشركة القابضة لمياه الشرب بشأن معاملة الشركة المصرية للإتصالات بفئة محاسبة تجارية وليس سياحية وفقا لتوصية الأمانة الفنية باللجنة المشكلة بالقرار الوزارى رقم ٨٥٣ لسنة ٢٠٢٠ وقد جاء برد الشركة المتكررأنه جارى التفاوض مع شركات المياه.

وأوصينا بسرعة حسم الخلاف بين الشركة وكلا من شركتى الكهرباء والمياه وإجراء التسويات اللازمة ، وموافاتنا بالمستجدات فى هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه قد تم إقامة دعاوى قضائية على بعض شركات الكهرباء وقد صدرت أحكام ابتدائية لصالح الشركة المصرية للاتصالات ضد شركة كهرباء شمال القاهرة وشركة جنوب الدلتا (بنها وطنطا) وشركة كهرباء مصر الوسطى (الفيوم وبني سويف) وشركة كهرباء القناة (منطقة جنوب سيناء) وقد أبدت بعض الشركات التي صدرت ضدها أحكام استعدادها لتسوية المديونيات وهو ما تقوم به إدارة الشركة حاليا ، كما أنه جاري متابعة الإجراءات القانونية لتلك الأحكام للشركات التي لا ترغب في التسوية ، كما يُرجى العلم بإن باقي القضايا المرفوعة ضد شركات الكهرباء مازالت متداولة ، أما بالنسبة لباقي الشركات التي لم يتم رفع قضايا ضدها فإنه مازالت إجراءات التفاوض مستمرة للحصول على مستحقات الشركة ، أما بالنسبة لشركة المياه فإن إجراءات التفاوض معها مازالت مستمرة وسوف يتم موافاة سيادتكم بأي مستجدات فور حدوثها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢١)

إستمرار تضمين كل من الحسابات المدينة ، والدائنة أرصدة مرحلة منذ سنوات سابقة وحتي عام ٢٠٢٥ بلغ ما أمكن حصره منها نحو٢,٣ مليار جنيه ، ونحو٢,٨مليار جنيه علي الترتيب يرجع تاريخ بعضها إلى عام ١٩٨٤ دون تسوية، والبعض الأخر مبالغ معلاة متمثلة في (مستحقات، غرامات، رسوم، قيمة خدمات، ٠٠٠ألخ) بالحسابات ولم يتم البت فيها حتي تاريخه مما ترتب عليه تضخيم الحسابات، وقد قامت الشركة بتشكيل لجنة منذ عدة سنوات لدراسة وفحص تلك الأرصدة طبقاً للأمر الإداري رقم (٤) في ٢٠٢٠/٧/١٦ ولم يحدد لها تاريخ لإنهاء أعمالها، وقد جاء رد الشركة المتكرر بأنه جاري الدراسة.

هذا ونشير في هذا الصدد إلى تضمين الارصدة المدينة نحو ٢٧٢ مليون جنيه مسددة كدفعة مقدمة لاحد الموردين عن بعض العقود على الرغم من توريد مشمولها يرجع تاريخها لعام ٢٠٢٣ وكذا تضمين الارصدة الدائنة نحو ٥٦٨ مليون جنيه قيمة مقايسات اتاحة تكميلية يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٠ لم يتم تسويتها .

وأوصينا بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة، وسداد ما عليها من إلتزامات حتى لا تتكبد المزيد من فروق العملة ، مع ضرورة سرعة إنهاء عمل اللجنة المشار اليها واجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه نتائج الدراسة والفحص لكل من الأرصدة المدينة والدائنة المتوقفة منذ سنوات مؤيداً بالمستندات.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإن فرق العمل المختصة بفحص تلك الأرصدة بالقطاعات المالية قامت بفحص وتسوية العديد من المبالغ وان عملية الفحص تتم بشكل دورى وتتم تسوية المبالغ بعد استيفاء المستندات واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك ، وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فقد تم تكوين اضمحلال لبعض الأرصدة المدينة ضمن دراسة الاضمحلال في الأرصدة المدينة الأخرى.

وبالنسبة لتضمين الأرصدة المدينة لنحو ٢٧٢ مليون جنيه فإنه طبقا لشروط التعاقد تم سداد ١٠٠% دفعة مقدمة للشركة الموردة في مقابل أن يتم تسليم المهمات التي يتم توريدها لشركة نوكيا على أن يتم الافراج عن خطاب الضمان النهائي وخطاب ضمان الدفعة المقدمة بعد التسليم لشركة نوكيا ، وقد أفادت الجهة الفنية بأنه لا مانع من الافراج عن خطابات الضمان (دفعة ونهائي) حيث أن شركة نوكيا استلمت المهمات وأن المشروع تسليم مفتاح وسيتم تسوية مبلغ الدفعة المقدمة مع محاضر التسليم الابتدائى لعقد نوكيا رقم ١/٢٠١٦/٢١١ تسليم مفتاح.

أما بالنسبة لتضمين الأرصدة الدائنة قيمة مقايسات إتاحة تكميلية للغير فإنه يتم فحص تلك الارصدة تباعاً وتسويتها وفقا للانتهاء من الأعمال المطلوبة حيث قد تم تسوية نحو ٢٣ مليون جنيه خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٥ وجاري فحص وتسوية باقي المبالغ.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٢)

تضمنت الأرصدة الدائنة نحو ٦٢ مليون جنيه مقابل تحميل مصروفات العام والعام السابق تقديريا تمثل نصيب شركة العاصمة الإدارية فى المشاركة في الإيرادات البالغة نحو ١٨٠ مليون جنيه منذ بدء التشغيل وحتى ٢٠٢٥/١٢/٣١عن الأعمال المنفذة داخل العاصمة الإدارية الجديدة وفقا للعقد المبرم فى ٢٠١٩/٩/١١حيث لم يتم الإنتهاء حتى تاريخه من تحديد ألية تنفيذ نسب المشاركة فى الإيرادات وتكاليف إستثمارات طرفى العقد وكذا عدم تحديد قيمة حق الإنتفاع لاراضى كل من مراكز الإتصال وأبراج المحمول ومسارات الشبكات .وفقا لما تقضى به الفقرة رقم ٤ والفقره ٢/أ من البند الثامن من العقد المبرم بينهما .

وأوصينا بإتخاذ الإجراءات اللازمة بتفعيل بنود التعاقد بشان كل من نسب المشاركة وتكاليف إستثمارات طرفى العقد وإجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن لما لذلك من أثر على نتائج الأعمال .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه يتم إجراء كافة المناقشات والمفاوضات اللازمة مع شركة العاصمة الإدارية الجديدة لتحديد نسب المشاركة الفعلية وقيمة الاستثمارات وسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الانتهاء من ذلك.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٣)

ظهر رصيد النقدية وما في حكمها في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بنحو ٦,٦٥ مليار جنيه ولم تقم الشركة بإثبات رصيد المحفظة الالكترونية الخاصة بعملائها – على الرغم من إدراجها بكشوف حسابات البنوك والمصادقات البنكية – مقابل إثبات التزام مالي علي الشركة بقيمة الالتزامات الناشئة عن العقود مع تلك العملاء وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (١١) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) الأدوات المالية – العرض التي تقضي بأن " الأداة المالية هي أي عقد يؤدي إلى نشأة أصل مالي لمنشأة والتزام مالي ... ، وأن الأصل المالي هو أي أصل يكون أما نقدية أو ... الخ، وأن الالتزام المالي هو أي التزام يكون أما التزاماً تعاقدياً ... الخ) وكذا لم تقم الشركة بالافصاح عن ذلك ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية وفقا لمتطلبات الفقرة رقم (٨) من معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٠) الادوات المالية –الإفصاحات.

وأوصينا بالالتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية المشار اليها في هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه قد تم الإتفاق مع سيادتكم لعقد إجتماع مع إدارة الشركة ومراجع الحسابات الخارجي لمناقشة المعالجة المحاسبية التي سيتم تطبيقها في هذا الشأن.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٤)

بلغت القروض والتسهيلات الائتمانية في٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٧٣,٢٢ مليار جنيه (محلى وأجنبي) و بنسبة نحو ٢٤١% من حقوق الملكية تحملت الشركة عنها نحو ١٢,٨ مليار جنيه فوائد مدينة ونشير فى هذا الصدد إلى كلما انخفض معدل تغطية الفوائد و معدل تغطية أعباء الدين يؤدي إلى خلل بالهيكل التمويلي للشركة وكذا يشير زيادة الاقتراض بالعملة الأجنبية الى تحمل الشركة لأعباء خدمة الدين و أعباء إضافية نتيجة لتحرير سعرالصرف و بالتالي تحقيق خسائر فروق عملة قد تؤدي إلى تاكل أرباح الشركة من نشاطها الأساسي . .

الأمر الذي يتعين معه إعادة النظر في الهيكل التمويلي للشركة والعمل على زيادة اعتماد الشركة على التمويل الذاتي والحد من تزايد قيمة القروض و الدين الخارجي .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه ترجع أسباب زيادة رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية إلى الآتي:

نتيجة لرغبة الشركة المصرية للاتصالات لمواكبة التطور المستمر في تكنولوجيا الاتصالات ولاستمرارها في تحقيق إستراتيجيتها الخاصة بتقديم خدمات الاتصالات المتكاملة وتطوير البنية التحتية بشكل مستمر ، فقد تطلب ذلك زيادة الإنفاق الاستثماري على مشاريعها ، بالإضافة إلى مشاركة الشركة بشكل أساسي في تنفيذ مشروعات الدولة القومية بالإضافة لمشروعات الشركة المختلفة والتي لا يمكن تمويلها من موارد الشركة الذاتية او عن طريق حقوق الملكية فقط . كما ان الظروف الاقتصادية وتغير سعر الصرف، وارتفاع سعر الفائدة هو ما أدى أيضاً لزيادة مبلغ خدمة الدين.

ونود ان نشير الى أن الشركة مُلتزمة بتنفيذ الخطة الخاصة بتحويل قيمة التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل إلى قروض متوسطة وطويلة الأجل لضبط الهيكل التمويلي للشركة وتقليل الفوائد التي يتم دفعها قدر الإمكان خاصة في ظل توجهات البنك الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي المصري منذ ما يقرب من عام بالانخفاض في أسعار الفائدة والتي ساهمت في تقليل فوائد الدين ، كما أنه من المتوقع استمرار نفس التوجهات خلال عام ٢٠٢٦ مما يساهم بشكل أكبر في تقليل أعباء الدين ، كما قد اعتمدت الشركة بشكل اكبر في الحصول على القروض بالدولار والتي تتميز بفوائد اقل مقارنه بالقروض بالعملة المحلية الجنية المصرى ، كما أن الخطة التي تقوم الشركة بتنفيذها أخذت في الاعتبار الموارد الدولارية للشركة والتي تقلل الضغط على الشركة في تدبير عملات أجنبية لسداد التزاماتها في المواعيد المُقررة ، كما أنها أخذت في الاعتبار ما يتم سداده من التزامات القروض والتسهيلات والفائض الذي يمكن استخدامه في عمليات الشركة المختلفة وما يؤكد على نجاح ذلك هو انخفاض قيمة القروض والتسهيلات من نحو ٨٤ مليار جنيه في ٣١ مارس ٢٠٢٥ إلى نحو ٨٠ مليار جنيه في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ ثم إلى نحو ٧٦ مليار جنيه في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥، ونحو ٧٣ مليار جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ كما أن الشركة تقوم ببعض الإجراءات الأخرى بشكل متوازي والتي من شأنها زيادة متحصلاتها وتقليل نفقاتها قدر الإمكان.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٥)

لم يتم تحميل حساب المصروفات بنحو ٢٥١,٧٢ مليون جنيه بيانها كما يلى :-

- نحو ٦٧ مليون جنيه قيمة ايجارات مواقع ابراج محمول وشحن عدادات مسددة مقدما يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٣ .
- نحو ٥١ مليون جنيه قيمة توريد وتركيب مهمات لتجهيز اماكن الاستضافة بمؤتمر شرم الشيخ والذى تم عقده فى نوفمبر ٢٠٢٢ والمدرجة بالخطا بحساب مشروعات تحت التنفيذ دون الوجود الفعلى لها .
- نحو ٣٢,٤ مليون جنيه قيمة المساهمة التكافلية على إيرادات الإستثمارات فى شركات تابعة والبالغة نحو ٥,٩ مليار جنيه وكذا قيمة الفرق فى المساهمة التكافلية المستحقة عن عن عام ٢٠٢٥ وذلك بالمخالفة للمادتين رقمى (٤٠ ، ٤٦) من القانون رقم ٢لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية .
- نحو ٢٤,٢ مليون جنيه قيمة مقابل حق الانتفاع بالارض المقام عليها سنترال جليم المستحق للغير الصادر بشانها حكم قضائى بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٥ .
- نحو ١١,٧ مليون جنيه قيمة خدمات الصيانة الوقائية المؤداه لوحدات ACCESS MSAN ، وخدمات MANGMENT SERVICE.
- نحو ١٠,٧ مليون جنيه قيمة الضريبة المستحقة على ايرادات اذون الخزانة المستحقة حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ والبالغة نحو ٥٣,٤ مليون جنيه .
- نحو ٧,١ مليون جنيه قيمة مبالغ مسددة منذ عام ٢٠١٥ نيابة عن احدى شركات الاتصالات ولم يتم تحصيلها.
- نحو ٥,٦ مليون جنيه قيمة خدمات MANGMENT SERVICE الخاصة بتامين شبكات العاصمة الادارية .
- نحو ٣٩ مليون جنيه قيمة غرامات التاخير الموقعة على بعض الموردين .
- نحو ٣ مليون جنيه قيمة الغرامات والرسوم الجمركية عن الاعوام السابقة ،وكذا مصاريف الأمن والحراسة لبعض مواقع الشركة ، وفرق مصاريف استهلاك الكهرباء والمياه.

وأوصينا بحصر كافة المصروفات وإجراء التصويب اللازم.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

– بالنسبة لمبلغ ٦٧ مليون جنيه فإنه سيتم فحصه وتسوية ما يلزم بشكل دوري فور توافر المستندات اللازمة لذلك.

– بالنسبة لمبلغ ٥١ مليون جنيه فإنه جاري فحص العقد وعمل اللازم في ضوء نتائج الفحص.

– بالنسبة لمبلغ ٣٢,٤ مليون جنيه الخاص بقيمة المساهمة التكافلية فإنه لم يتم احتساب إيرادات الاستثمارات ضمن أساس الاحتساب وذلك طبقا لتعليمات رئيس مصلحة الضرائب في هذا الشأن.

– بالنسبة للمبلغ الخاص بحق الانتفاع فإنه سيتم عمل اللازم بشأنه فور ورود الصيغة التنفيذية الخاصة بالحكم المُشار إليه.
– بالنسبة لمبلغ ١١,٧ مليون جنيه الخاص بخدمات الصيانة الوقائية وغيرها فقد تم تسوية بعض المبالغ خلال الربع الأول عام ٢٠٢٦ وجاري تسوية باقي المبالغ تباعا.
– بالنسبة لمبلغ ١٠,٧ مليون جنيه الخاص بالضريبة المستحقة على أذون الخزانة فإنه سيتم إجراء التسويات اللازمة في الربع الأول عام ٢٠٢٦
– بالنسبة لمبلغ ٧,١ مليون جنيه ومبلغ ٥,٦ فإنه جاري فحصهما وتسويتهما خلال عام ٢٠٢٦.
– بالنسبة لمبلغ ٣٩ مليون جنيه الخاص بغرامات التأخير فقد تم تسوية نحو ٣٢ مليون جنيه خلال الربع الأول ٢٠٢٦ وجاري فحص وتسوية باقي المبلغ.
– بالنسبة لمبلغ ٣ مليون جنيه فإنه يتم فحصه وتسويته بشكل دوري فور توافر المستندات اللازمة لذلك.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٢٦)

لم يتم تعلية الإيرادات بنحو ٢٥٠,٦ مليون جنيه بيانها كما يلى :

- نحو ١٤٣ مليون جنيه قيمة مسحوبات الكوابل النحاسية الفعلية عن الربع الرابع لعام ٢٠٢٥ والتى تم سحبها بموجب محاضر تسليم وفقا للبيان المعد من الشركة فى هذا الشان.
- نحو ١٠١ مليون جنيه قيمة بيع مخلفات خردة ومركبات خلال العام .
- نحو ٦,٦ مليون جنيه قيمة المنفذ من أعمال لمشروعات خدمات الاتاحة التكميلية – مجتمعات مغلقة – عن سنوات سابقة .

وأوصينا بحصر كافة الايرادات وإجراء التصويب اللازم.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

– بالنسبة لمبلغ ١٤٣ مليون جنيه فإنه لم يتم الانتهاء من اجراء المطابقات اللازمة خلال الربع الرابع عام ٢٠٢٥ وسوف يتم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول عام ٢٠٢٦.
– بالنسبة لمبلغ ١٠١ مليون جنيه فقد تم عمل التسويات اللازمة خلال شهري يناير وفبراير ٢٠٢٦.
– بالنسبة لمبلغ ٦,٦ مليون جنيه فإنه جاري فحص موقف تلك المشروعات وعمل التسويات اللازمة في ضوء الفحص.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٢٧)

لم تقم الشركة بتعديل اسعار التحاسب لبعض الخدمات المقدمة منها لبعض العملاء على الرغم من تعديلها وزيادتها للبعض الاخر وما لذلك من اثر على حساب الايرادات .

واوصينا باجراء تعديل الاسعار المشار اليها لكافة العملاء واجراء ما يلزم من تسويات .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

جاري إنهاء التفاوض مع العملاء المُشار إليهم بالملاحظة وإبرام التعاقدات اللازمة وعمل المعالجات المحاسبية المترتبة على ذلك.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٢٨)

لم تتأثر نتائج أعمال الشركة بما يخصها من تكاليف وإيرادات بقيمة ما تم تنفيذه من عمليات توريد وتركيب مهمات خاصة باحد مشروعات الشركة، حيث تم إثبات التكلفة وما تم سداده من العميل ضمن حسابي الأرصدة المدينة والدائنة بنحو٦٢٩,٣ مليون جنيه ٥٥٨ مليون جنيه علي الترتيب بالرغم من الانتهاء من بعض الاعمال.
كما لم يتم تخفيض قيمة خطابات ضمان الدفعات المقدمة التي أصدرتها الشركة لصالح العميل (منذ عام ٢٠١٩) بما تم تنفيذه من أعمال طبقا للتعاقدات المبرمة مما يؤثر على ارتفاع قيمه عموله مد خطابات ضمان الدفعه المقدمه المستحقه للبنك المصدر لخطابات الضمان.
ونشير إلى أن رد الشركة على تقاريرنا السابقة الذي أفاد بأنه "سيتم الاعتراف بصافي الإيراد فقط في نهاية المشروع" مخالفا لما يقضى به معيارالمحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيرادات من العقود مع العملاء.
وأوصينا بحصر ما تم تنفيذه من أعمال للمشروع المشار إليه وإجراء التصويب اللازم في ضوء ما يقضى به معيار المحاسبة المصري المشار اليه عاليه، مع مراعاة تخفيض قيمة خطابات الضمان بما تم تنفيذه من أعمال، وكذا موقف تحصيل الدفعات المستحقة عن تنفيذ المشروع طبقاً للعقود المبرمة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه تم فحص الموقف التنفيذي للمشروعات مع الجهات الفنية والوقوف على التنفيذ الفعلى للمشروع وبناء على ذلك فقد تم عمل التسويات اللازمة لإثبات إيرادات المشروع ومصروفاته بصافي مبلغ ٦٧ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٥ وذلك فى ضوء الانتهاء من تنفيذ كافة التزامات الشركة المصرية للاتصالات التعاقدية ، كما أنه سيتم حصر الحالات المماثلة بشكل دوري واجراء التسويات اللازمة فور توافر الشروط اللازمة لذلك ، كما انه جارى فحص موقف خطابات الضمان واتخاذ اللازم بشأنها.

الإستنتاج المتحفظ :

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من التحقق من صحة قيم بعض الأصول وبعض المصروفات والإيرادات وقيمة المخصصات المكونة ، فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ وعن نتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً نورد ما يلى :

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١)

كما هو وارد بالايضاح رقم ٤٠ من الايضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقله المختصره للشركة المصرية للاتصالات فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ فقد قامت الشركة بتحديد صافى القيمة الدفترية للاصول المتضررة فى حادث حريق سنترال رمسيس بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٧ نحو ١,٤٨٣ مليار جنيه منها نحو ١٢٧,٣ مليون جنيه استبعاد من حساب المخزون وفقا لما ورد بالايضاح رقم ١٨ واستلمت الشركة من شركة التامين مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه من تحت حساب التعويض وقامت بتخفيضها من حساب المصروفات الاخرى (الخسائر الراسمالية) وفقا لما ورد بالايضاح رقم ٨ ولم يتم ادراجها ببند مستقل بقائمة الدخل وفقا لما تقضى به معايير المحاسبة المصرية فى هذا الشان .

ونشير فى هذا الصدد الى عدم قيام الشركة بموافاتنا بتقارير وتوصيات اللجان المشكلة من قبل الشركة لحصر الاثار الناتجة عن الحريق والتى اسفرت عن الخسائر المشار اليها وكذا لم يتم موافاتنا بموقف العملاء التى تاثرت بالحريق و اذا كان هناك طلب تعويضات للعملاء من عدمه .

وأوصينا بالإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية فى هذا الشان مع ضرورة موافاتنا بما سبق الاشارة اليه للوقوف على صحة ماتم اثباته بالخسائر الراسمالية .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

تم موافاة سيادتكم بقرارات تشكيل ومحاضر وتوصيات اللجان الخاصة بحصر الآثار الناتجة عن حريق سنترال رمسيس فور الانتهاء من أعمالها وذلك خلال شهر نوفمبر عام ٢٠٢٥ وسيتم موافاتكم بأية مستجدات في هذا الشأن.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢)

تم جرد جانب من الأصول الثابتة بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وقد قمنا بالإشراف على جانب من أعمال الجرد في حدود الإمكانيات المتاحة، وقد أسفر إشرافنا عن وجود بعض الملاحظات المتكررة تم إبلاغها للشركة بموجب كتبنا أخرها رقم (١٦٥ مكرر) بتاريخ ٢٠٢٥/٢/١٦، والتي أثرت على أعمال الجرد ولم نواف بالرد حتى تاريخه بالمخالفة للمادتين ١٢، ١٧ من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات ومنها ما يلي :-

أ- عدم قيام الشركة بإجراء المطابقات اللازمة بين محاضر جرد الأصول الثابتة وسجلات الأصول في ٢٠٢٥/١٢/٣١.

ب- عدم قيام الشركة بإعداد كشوف نتائج الجرد الفعلي للمخازن المقيمة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ببعض القطاعات لمطابقتها بالأرصدة الدفترية بحسابات مراقبة المخزون حتي تاريخ إعداد التقرير لتحديد الفروق الجردية (عجز/ زيادة) وإجراء المعالجات المحاسبية اللازمة لها وتأثير ذلك على حساب المخزون.

ج- استمرار وجود العديد من الأصول المستغنى عنها والتي تشكل أعباء تخزينية على الشركة فضلا عن عدم التخلص منها بالبيع أو التأجير لتحقيق منافع اقتصادية للشركة.

وأوصينا بموافاتنا بالرد على تقريرنا بشان الجرد السنوى للشركة واتخاذ اللازم نحو الاستفادة واستغلال أصول الشركة حتي لا يمثلا طاقات عاطلة غير مستغلة في ضوء تحمل الشركة عبء اهلاك الأصول الثابتة دون تحقيق أيه ايرادات.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

– بالنسبة لجرد الأصول فيرجى التفضل بالعلم بأن الشركة قامت بمطابقة نتائج أعمال الجرد " شهادات البارز والعجز " مع دفاتر وسجلات الأصول الممسوكة بالإدارة العامة للأصول الثابتة حتى ٢٠٢٥/٩/٣٠ وهو آخر بيان للإضافات والإستبعادات الذي تم أبلاغه لإدارات الأصول الثابتة بالمناطق والقطاعات ، حيث تتم تسوية الفروق الناتجة (العجز) للأصول التي تم تخريدها والتي وردت ضمن محاضر جرد الأصول بالدفاتر والسجلات المالية والتي ظهرت في ميزان شهر ديسمبر ٢٠٢٥.

– بالنسبة لجرد المخزون فقد تم إعداد كشوف بنتائج الجرد الفعلي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

– بالنسبة للأصول المُستغنى عنها فإنه يتم فحصها بشكل دوري ودراسة أفضل الطرق للإستفادة منها وعمل اللازم بشأنها في ضوء نتائج الفحص والدراسة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣)

وجود قصور فى بعض البيانات الفنية وسجلات الأصول الثابتة وكذا السجلات المالية لحسابات المخزون والعملاء ومن مظاهر ذلك ما يلى :

أ- وجود بعض الأصول تمثل طاقات غير مستغلة منها بعض سعات الكوابل الدولية منذ عدة سنوات وبعضها تم استهلاكها بالكامل دون أن تستغل بلغ صافي تكلفتها ٢,٥ مليار جنيه، كما تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ نحو ٢,٦ مليار جنيه قيمة ما تم انفاقه علي المشاركة في سعات الكابلات البحرية لم يتم استغلالها ويرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢١ وكذا بعض أصول مباني وسنترالات الشركة (المعصرة، الأوبرا، مركز تحصيل بحلوان، ٠٠ألخ)

ب- عدم تضمين سجلات الأصول أى تحليلات للسعات والفرعات ومحطات الإنزال الخاصة بكابل مينا البحري البالغ قيمته نحو٤,املیار جنيه منذ عام ٢٠١٨ حيث يتم الاكتفاء ببيان فني للكوابل الدولية دون إظهار أثر ذلك علي سجلات الأصول.

ج- عدم إستيفاء سجل الأصول الثابتة بكافة البيانات التفصيلية وذلك نتيجة لقيد معظم الأصول المضافة خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤ بصورة إجمالية مما ترتب عليه عدم إجراء المطابقات اللازمة بين سجلات الأصول والأصول الموجودة فعليا.

د- عدم وجود سجلات تحليلية مرتبطة بمنظومة الحسابات المالية لأرصدة العملاء وأرصدة التأمينات الخاصة بها علي الرغم من تشكيل لجنة لدراسة ذلك منذ ٢٠١٧/٤ ولم يتم نهو أعمالها حتي تاريخه، ولم تقم الشركة حتي تاريخه بإصدار القواعد التنفيذية للائحة التجارية المعتمدة منذ ٢٠٢٠/٩/١٠، فضلا عن إستمرار وجود متأخرات على بعض عملاء مكاتب بيع الخدمة المرفوعين نهائياً من الخدمة بعضها غير مغطي تامينياً والبعض الأخر تزيد مديونيتهم عن التأمين المحصل.

وأوصينا باتخاذ اللازم نحو الاستفادة واستغلال أصول الشركة حتي لا تمثل طاقات عاطلة غير مستغلة في ضوء تحمل الشركة عبء اهلاك الأصول الثابتة ،وكذ العمل على تلافي أوجه القصور لسجلات الأصول الثابتة والسجلات المالية لحسابات العملاء والتامينات الخاصة بها والالتزام باللائحة التجارية لإحكام أنظمة الضبط والرقابة الداخلية حفاظاً على إيرادات الشركة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

– بالنسبة للأصول المُستغني عنها فإنه يتم حصرها بشكل دورى وبحث الطرق المُثلى للاستفادة منها سواء باستغلالها أو بيعها حيث قد تم بيع مهمات خردة وراكدة بنحو ٣٦٠ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٥.

– بالنسبة لسعات الكوابل الدولية فإنه بشكل دوري يتم دراسة أفضل الطرق لاستغلالها بما يحقق أفضل منافع للشركة في ضوء سوق المنافسة الدولي حيث يتم استغلال حوالى ٧٠% لمعظم سعات الكوابل البحرية المفعلة ويتم الإبقاء على ٣٠% من السعات المتبقية يتم استخدامها كنسخ احتياطية لبعض السعات الاساسية لضمان استمرارية تقديم الخدمة والحفاظ على مستوى الخدمة المقدمة في حالة فقدان السعات الأساسية المستخدمة وكذلك بيعها للعملاء الدوليين في حالة زيادة الطلب على تلك الخدمات .

أما بالنسبة لبعض مباني وسنترالات الشركة الغير مُستغلة والتي من ضمنها مبنى سنترال الاوبرا والمعصرة فإنه يتم دراسة الاستغلال الأمثل لها وعمل اللازم في ضوء ذلك.

– بالنسبة لكابل مينا فيرجى العلم بأنه مدرج بالسجلات كافة البيانات التفصيلية " السعات " للكابل حيث يتم استبعاد الدوائر والسعات طبقاً للبيان الوارد من الجهة الفنية المدرج به " سعة الدائرة ، تكلفة الدائرة، سعر الخدمة ، الشركة ، نوع الكابل " كما يرجى العلم بأنه يتم إرسال بيان بالسعات الكلية للكوابل الدولية إلى سيادتكم للاطلاع عليها كل ربع مالي.

أما بالنسبة للمحطات فهى بالكامل ملك لشركة شمال افريقيا والشرق الأوسط "مينا" للكوابل البحرية وليست ملك الشركة المصرية للاتصالات.

– أما بالنسبة للأصول التي تم تسجيلها بصورة إجمالية فإنه توجد صعوبة فى استيفاء قيمة بعض الأصول المضافة خلال الفترة من ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٤ التى تم قيدها بشكل إجمالى والتى تم إهلاكها بالكامل بالسجلات واستبعاد جزء كبير منها وذلك فى تخريد السنترالات وإحلال وسحب الكوابل.

– بالنسبة لتأمينات العملاء فإنه يوجد تحليل لها على الشاشات على مستوى كل عميل وهي مطابقة لأرصدة الإدارات المالية ، كما أنه يتم المطابقة بشكل دوري لأرصدة التأمينات بين العلاقات التجارية والإدارات المالية ويتم متابعة تحصيل المديونيات بعد خصم مبلغ التأمين ، أما بالنسبة للقواعد التفصيلية للائحة التجارية فإنه سوف يتم موافاة سيادتكم بها فور إصدارها وتوقيعها من السيد المهندس/ العضو المنتدب والرئيس التنفيذي ، أما بالنسبة لمتأخرات عملاء مكاتب بيع الخدمة فإنه جاري فحص تلك المديونيات وعمل اللازم بشأنهم فى نتائج الفحص.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤)

إستمرار الشركة في الاستثمار في شركات[1] بنحو ٣٩,٦٥ مليون جنيه مكون عنها إضمحلال بنحو ٣٤,٢ مليون جنيه لم تحصل الشركة عنها أية عوائد نقدية ، و لم نواف بما إتخذته الشركة من إجراءات للتخارج من تلك الشركات التي لم تجني عائد، أو التي لم تبدأ النشاط، أو تحت التصفية تنفيذاً لتوصيات لجنة الإستثمار وفقا للوارد برد الشركة علي تقاريرنا السابقة .

وأوصينا بإعادة النظر في جدوى إستمرار الشركة في الإستثمارات التي لا تجني ايه عوائد منها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

أن محفظة الاستثمار بالشركة ككل تحقق عوائد جيدة حيث أن قيمة محفظة الاستثمارات بنحو ٦,٧٧مليار جنيه وأن نسبة الاستثمارات الناجحة بها والتى تدر عوائد على مستوى مجموعة المصرية للاتصالات تقدر بنسبة أكثر من ٩٨% إلا أن وجود بعض الاستثمارات الصغيرة والتي تمثل نسبة حوالى ٢% من إجمالي الاستثمارات والتى لا تحقق اى عوائد، وطبقاً لإستراتيجية الشركة فيما يخص الشركات المستثمر فيها وقرارات مجلس إدارة الشركة فى هذا الشأن فإنه سيتم التخارج من الاستثمارات التي لا تدر عوائد تباعاً طبقاً لتوصيات لجنة الاستثمار بالشركة علماً بأن تلك الشركات تم تكوين اضمحلال لها بنسبة ١٠٠ %.

– بالنسبة للشركة العربية لتصنيع الحاسبات فيرجى العلم بان الموقف المالي للشركة لم يتغير منذ العام المالي ٢٠٢٣ فضلاً عن عدم رغبة المساهمين الحاليين بشراء أي حصة من حصص المساهمين الاخرين في ضوء الموقف الحالي بالإضافة الي أن بعض المساهمين لم يقوموا باستكمال حصصهم في رأس المال.

– بالنسبة لشركة الثريا فيرجى العلم بأن هناك تحسن في اداء الشركة حيث حققت صافي ربح قدره ٤ مليون دولار امريكي في العام المالي ٢٠٢٤ لتغطي الخسائر المرحلة للشركة.

– بالنسبة لشركة كويكتيل يرجى التفضل بالإحاطة أنه فى ضوء صدور الحكم المشار إليه بشهر إفلاس شركة كويك تيل فإنه حتى تاريخه لم يتم الانتهاء من إجراءات التصفية عن طريق المصفى القضائى حيث تم تغيير المصفى بأخر ويتم حاليا دراسة الموقف وفور انتهاء تلك الإجراءات سوف يتم عمل اللازم لبيان أثر ذلك على استثمار الشركة المصرية للاتصالات فى شركة كويك تيل.

– بالنسبة لشركة النيل فإن الشركة تحت التصفية منذ ٣٠ / ٨ / ٢٠٠٩ بناء علي الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بذلك التاريخ، وفي انتظار الانتهاء من تلك الإجراءات.

– بالنسبة للشركة الوطنية للمحمول يرجي العلم بأنه قد تمت الموافقة في ١٠ / ١ / ٢٠٠٥ على مساهمة الشركة المصرية للاتصالات في انشاء الشركة الوطنية للتليفون المحمول بنسبة ٥٠% وذلك كأحد البدائل للدخول في سوق المحمول بعد التنازل عن رخصة الشبكة الثالثة لخدمة المحمول في ٢٠٠٣ ، في حين أنه نظراً لاستحواذ الشركة المصرية للاتصالات علي نسبة بشركة فودافون وهي ٤٤,٩٥ % بشكل مباشر ، الامر الذي يعتبر انتفاء للغرض الذي أنشأت من أجله الشركة علماً بأن الشركة الوطنية لم تمارس أي نشاط ولم يتم صدور أيه قوائم مالية لها.

[1] - العربية لتصنيع الحاسبات ، الثريا ،المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، النيل ،الوطنية لتليفون المحمول.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٥)

لم تقم الشركة حتي تاريخه بتحصيل نصيبها من إيرادات توزيعات إستثماراتها المالية المستحقة والبالغة نحو ٣٣,٦ مليون جنيه قيمة المبالغ التي تقرر توزيعها من أرباح شركة عرب سات عن عدة سنوات (إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) .

وأوصينا بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل الشركة لايراداتها المستحقة في ضوء قرارات الجمعيات للشركات المستثمر فيها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

بخصوص أرباح عرب سات يرجى العلم بانه تم انعقاد جمعية عامة عادية بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠٢٥ وتم طلب تحصيل حصة الشركة المصرية المقررة من توزيعات أرباح شركة عرب سات وافادوا بانه سيتم مناقشة الموضوع بعد الاجتماع وبتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠٢٥ ورد خطاب من شركة عربسات يفيد بانه تم احتجاز الارباح نتيجة المديونية المستحقة على جمهورية مصر العربية من التليفزيون المصري

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٦)

بلغ رصيد النقدية المحتجزة لدي بعض البنوك نحو ٢٦ مليون جنيه قيمة حجز اداري لصالح عدة جهات إدارية بالدولة يرجع بعضها لعام ٢٠٠١ علي الرغم من صدور الفتوي رقم ٥٤/١/٤٩١ في ٢٠١٧/٩/٢٧من الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع والتي انتهت الي "عدم جواز توقيع الحجز الإداري علي أموال الشركة المصرية للاتصالات لتحصيل ما يستحق للوحدة المحلية .... ألخ"، وكذا وجود العديد من الخطابات الواردة من بعض البنوك خلال العام تفيد رفع الحجز الإداري لديها.

فضلاً عن عدم موافاتنا باسباب عدم تنفيذ بعض الأحكام الصادرة لصالح الشركة برفع الحجز الإداري عن بعض المبالغ على الرغم من إفادة الشركة بردها علي تقاريرنا السابقة بأنه" جاري استخراج الصيغ التنفيذية لها "وهو الأمر الذي لم يتم، مما أضاع على الشركة الإستفادة من عوائد تلك المبالغ .

وأوصينا بإتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة الحجز الإداري في ضوء الفتوي المشار اليها حفاظاً علي أموال الشركة، وكذا سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على الصيغ التنفيذية للأحكام التي صدرت لصالح الشركة والتنسيق مع البنوك لرفع تلك الحجوزات لما له من آثر على عوائد الشركة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإن الحجوزات الإدارية الواردة بالملاحظة من بعض الجهات الحكومية علي بعض أرصدة الشركة بالبنوك المختلفة فإنها حجوزات قديمة تم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها وقد صدر العديد من الأحكام لصالح الشركة بعضها أصبح نهائياً وجارى استخراج الصيغ التنفيذية لها وإعلانها والتنسيق مع البنوك لرفعها ، كما يُرجى العلم بإن الفتوى الواردة بالملاحظة كانت مختصة بحالة معينة لا يمكن تطبيقها على كافة الحالات حيث أن البنوك تتعامل مع كل حالة حجز بطريقة منفصلة وترى أنه يستلزم تشريع لعدم الحجز على بعض المبالغ بحسابات الشركة وهذا أمر يصعب تحقيقه.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٧)

بلغ رصيد عملاء فاتورة أفراد بقطاع المحمول فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٩٥١,٤مليون جنيه منها نحو٢٥٧,٧مليون جنيه متأخرات على بعض الأفراد يرجع تاريخ بعضها لأكثر من عام وهو ما يخالف شروط التعاقد.

وأوصينا بضرورة موافاتنا بأسباب ذلك، والعمل علي تحصيل مديونياتها المستحقة لدي عملائها لما يعود بالنفع علي الشركة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

جاري اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل المديونيات المذكورة مع العلم بإنه تم تضمين المديونيات المذكورة ضمن دراسة مخصص الخسائر الائتمانية المُتوقعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٨)

مخالفة الشركة لأحكام المادة (٧) من القانون رقم (١٦ لسنة ٢٠١٨ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢١) بشأن انشاء صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودي ومصابي العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسرهم حيث لم تقم الشركة بتحصيل قيمة ضريبة قدرها خمسة جنيهات علي كافة الخدمات والمستندات التي تقدمها أو تصدرها ... بناءً على طلب ذوى الشأن ، وقد جاء رد الشركة يفيد " بأن المادة المشار إليها بالقانون لا تنطبق على الشركة المصرية للإتصالات وشركاتها التابعة لأن الشركة لا تملك سلطة زيادة أسعار التجزئة بإرادتها المنفردة ... لعدم وجود نص في القانون يحدد آلية التطبيق في

الخدمات التجارية، فضلاً عن إرتفاع أسعار الخدمات مقارنةً بغيرها من الشركات بما يؤثر سلباً علي المركز التنافسي للشركة وشركاتها التابعة ...".

وأوصينا بالإلتزام بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ وتعديلاته، وإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتطبيق ما يقضي به القانون المشار اليه.

رد الشركة علي ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه قد سبق وأن تم الرد بإنه تم إرسال خطاب لسيادتكم من الشركة بتاريخ ١ / ٧ / ٢٠٢٤ والمتضمن الأسباب التي استندت إليها الشركة بإن تلك المادة المُشار إليها بالقانون لا تنطبق على الشركة المصرية للاتصالات وشركاتها التابعة.